

الأمن الإنساني و التهديدات الأمنية الجديدة

الدكتورة فريدة حموم

كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة جيجل

المخلص

منذ بداية التسعينيات ازداد التأكد من أن المسائل الأمنية لا ترتبط بالضرورة أو حصريا بالتهديدات ذات الطابع العسكري و لكن تمس أكثر بأمور يسببها الفقر، البيئة، تجارة المخدرات، الصحة، الإرهاب الدولي والنظام السياسي الداخلي للدول، ومصطلح الأمن الإنساني يركز على حماية الفرد بدلا من الأقاليم أو الدول، كما يدرج مجموعة من المتغيرات ويستدعي تدخل فواعل متعددة على عدة مستويات حسب طبيعة وحجم التهديد.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، التهديدات الأمنية، التنمية الإنسانية.

المقدمة

شهد مفهوم الأمن نقاشات فكرية وأكاديمية كثيرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ركزت معظمها على ضرورة توسيعه وإعادة صياغته بما يتماشى وطبيعة التهديدات الجديدة التي لم تعد تمس فقط بأمن واستقرار الدول والنظام الدولي وإنما تهدد أيضا بقاء الأفراد و المجتمعات.

إن الحديث عن الأمن الإنساني جاء كضرورة للتحويل في طبيعة التهديدات والأخطار، التي تمس بالمسائل الأمنية ودخول التنمية كعامل أساسي في المعادلة الأمنية، مما انعكس في النهاية على مفهوم الأمن وعلى أساليب مواجهة التهديدات والوقاية منها، فتعددت وتنوعت مصادر التهديدات وتنوعت أساليب التعامل معها والفواعل التي تقع عليهم مسؤولية ضمان الأمن.

والتساؤل المطروح: كيف أدى التحول في طبيعة التهديدات الأمنية لبروز مفهوم أمني جديد ؟

سيتم تناول الموضوع من خلال التطرق للنقاط التالية:

- من الأمن الدولاتي إلى الأمن الإنساني: من مرجعية الدولة إلى مرجعية الإنسان.
- التحول في طبيعة وأجندة التهديدات
- تعدد وتنوع التهديدات الأمنية الجديدة.

I- من الأمن الدولاتي إلى الأمن الإنساني : من مرجعية الدولة إلى مرجعية الإنسان

1. مرجعية موضوع الأمن في المناظير الأمنية

تمثل الدولة في المنظور الواقعي وحدة تحليل العلاقات الدولية وأساس بناء المقاربات الأمنية، فهي محور مفهوم الأمن كفاعل دولي في كل ما يرتبط بالأمن بالموازنة مع قدراتها العسكرية. فالأمن هو أمن الدولة وبقائها مما يقلص العملية لكونها مجرد «مسألة دفاعية وحمائية»⁽¹⁾ بسبب فوضوية العلاقات الدولية لغياب سلطة تعلو سلطات الدول.

تسعى الدولة في خضم فوضى العلاقات الدولية إلى تأمين نفسها بهدف البقاء، فنجد البقاء والاستقرار في قلب المفهوم الواقعي للأمن حتى وإن كان ذلك باللجوء للحرب، وبحسب «هنري كيسنجر» فإن بقاء الدولة هي مسؤوليتها الأولى والقصى لا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر.⁽²⁾

غير أن الليبرالية والتي تغطي عليها النزعة التعاونية،⁽³⁾ لم تحصر مفهوم الأمن في جانبه العسكري وعملت على توسيعه بإدماجها للعوامل المؤسسية الاقتصادية والديمقراطية كمتغيرات لإقامة السلم وتفادي الحرب، مؤكدة على تأثير الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية. فهي تؤكد وجود فواعل من غير الدول تساهم في وضع

الأمن مع إبقائها للدولة كفاعل أساسي، و وجود الأمن راجع لعدم تنظيم الفوضى مما دفعها لتحديد تزايد المؤسسات الدولية وتنامي العلاقات السياسية والاقتصادية تحبيذا للسلم والتعاون بين الأمم.

حاولت الواقعية الجديدة توسيع مفهوم الأمن ليتعامل بشكل أحسن مع طبيعة التهديدات الجديدة، وذهبت بعض مقارباتها لحد إدراج مرجعيات جديدة له من غير الدولة كالمجتمع أو الجماعة. ويؤكد «باري بوزان» على ضرورة توسيع المفهوم خارج إطار القضايا العسكرية ما دامت الدولة لم تعد الموضوع المرجعي المطلق للأمن ولا المصدر الرئيسي للتهديد،⁽⁴⁾ فهو يوسع المفهوم لمرجعيات و قطاعات جديدة مع تأكيده على أن الأمن يعني دائما بقاء الدولة. تتمثل القطاعات الجديدة في:

الأمن السياسي: استقرار مؤسسات الدولة ونظامها الحكومي ومشروعية إيديولوجيتها.

الأمن الاقتصادي: الوصول للموارد، الأسواق والأموال للإبقاء على مستوى مقبول من الرفاه.

الأمن البيئي: يتعلق بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية منها والدولية.

الأمن الاجتماعي: مُعرف بالاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور، والطرق التقليدية واللغة والثقافة والممارسات الوطنية والدينية،⁽⁵⁾ هذه القطاعات إضافة للبعد العسكري لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض لأنها نقاط مركزية أو ثورية في الإشكالية الأمنية تعمل معا في شبكة قوية من الروابط.⁽⁶⁾

رغم محاولته توسيع مفهوم الأمن إلا أنه لم يخرج فعليا عن الرؤية الواقعية لأن تحليله يبقى واقعيا بوضعه للدولة المرجعية الأساسية ومن الحكومات الفاعلين المركزيين، إلا أن عمل «بوزان» يعد قطيعة مع الفكر التقليدي الواقعي في نقطتين أساسيتين:

لم تعد الدولة بالضرورة المرجعية الأمنية، فالأمن البيئي يُظهر أنه لا دولة بمأمن عن التحولات البيئية، و هناك اختلاف بين المجتمع الذي يعد مرجعية للأمن وبين الدولة، وبسبب العولمة تشعر المجتمعات بارتباطها بنوع من الوعي الجماعي أرقى

من الوعي الفردي للأفراد، والمجتمعات مهددة بالهجرة والاستيراد المكثف للممتلكات الثقافية الأجنبية.

يعتبر على غرار مدرسة «كوبنهاجن» أن الأمن هو بناء اجتماعي، فأية مسألة اجتماعية قادرة على أن تكون رهانا للأمن عن طريق ممارسات الفاعلين الاجتماعيين الذين عن طريق قوة اللغة يجعلون منها مسألة مرتبطة بالأمن.⁽⁷⁾

رفضت النظريات ما بعد الوضعية أسس المنظور الواقعي ونظرته الدولاتية والأحادية للأمن، إذ ترى تدخل ذاتية الباحث ومحيطه في تفسير ودراسة الحقيقة المطروحة، كما أن أغلب تياراتها ترفض الدولة كمرجع و كفاعل مركزي للأمن مدرجة فواعل أخرى كالفرد والجماعة، من أهمها النظرية البنائية والنقدية. فتركيز كل من الواقعية والليبرالية على العوامل المادية كالقوة والتجارة في حين تركز المقاربات البنائية على تأثير الأفكار،⁽⁸⁾ وفي داخل النظرية النقدية برز مفهوم الأمن الإنساني.

2. الأمن الإنساني: الإنسان موضوع الأمن

ليس هنالك اتفاق حول تعريف موحد للمفهوم الأمني الجديد فهناك من تبنى التعريف الموسع ومن فضل الطرح الضيق رغم اتفاقها كلها في مسألة محورية الإنسان وخصائص المفهوم.

إن الأمن الإنساني بالمعنى الواسع طرح في أول تعريف وأول توظيف له في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994 حول التنمية الإنسانية، فيرى ومن خلاله الأمم المتحدة أنه يعني شيئين رئيسيين: «التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة»، واضعا سبعة أبعاد تشكل محتوى المفهوم هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي و الأمن السياسي،⁽⁹⁾ فلا أمن بدون تنمية تمكن الأفراد من القيام بخياراتهم دون خوف أو إكراه.

وعرّفته اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول لعام 2001 م بأنه:

«أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، واحترام كرامتهم وقيمتهم كبشر، وحماية حقوقهم وحياتهم الأساسية. فالأمن لم يعد في

الإقليم وبواسطة التسلح، وإما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل وفي الأمن الإيكولوجي»⁽¹⁰⁾

كما عرفته لجنة الأمن الإنساني في تقريرها عام 2003 م على أنه:

«حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته. فهو يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، وحماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية) والمتفشية (الواسعة النطاق)، واستخدام العمليات التي تبنى على مواطن قوة الناس وتطلعاتهم، وإيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح معاً الناس لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة»⁽¹¹⁾

الملاحظ من خلال هذه التعاريف أن الأمن الإنساني لا يكتفي بمجرد حماية الفرد من عنف النزاعات لأن التحرر من الحاجة ليس أقل أهمية من التحرر من الخوف، وهدف الأمن الإنساني هو ضمان حياة الإنسان في كرامة و رفاه، فمن الضروري عدم الاكتفاء بتحريره من عنف النزاعات و العمل على تقليص الفقر و القضاء على المجاعات والأوبئة و ضمان تمتع الفرد بحقوقه ليساهم في تجسيد اختياراته، وذلك بوضع أسس تنمية دائمة وإنسانية. يعتمد بذلك تجسيد الأمن على إتباع مقاربتين الأولى هي أنسنة الأمن والثانية هي التنمية الإنسانية المستدامة.

في المقابل يرى البعض أن التوسيع في محتوى المفهوم بإدراج كل ما يهدد الفرد يفقد المفهوم قوته بجعله سلّة لكل التهديدات، الأمر الذي يصعب من عملية وضع ورسم سياسات إجرائية لتطبيقه ميدانياً، لذا تبّنوا التعريف الضيق بالتركيز على مقارنة أنسنة الأمن والتي تعني في جوهرها تحرير الإنسان من الخوف بواسطة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة وكرامة الأفراد في النزاعات، أي تحرير الإنسان من الخوف والعنف دون الاهتمام بتحريره من الحاجة.

يرى «كيث كروز» K. KRAUSE أن الأمن الإنساني هو التحرر من الخوف دون الحاجة لسببين. الأول هو ضرورة الإبقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من

الخوف ومن التهديد باستخدام القوة مما يمكن من ربطه بأجندة عملية قوية، والثاني هو أن التعريف الموسع مجرد قائمة تضم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني، مما يجعله يحوي قضايا ليست بالضرورة مرتبطة به وعند نقطة معينة يصبح المفهوم مرادفا لكل ما هو سيء، فالتهديد هو في الفعل المصحوب بالعنف لإمكانية وضع برامج عملية ممكنة التطبيق و التركيز عليها بدلا من توسيعه إلى كل ما يهدد أمن الإنسان مع صعوبة حصرها.

نتفق مع التعريف الذي قدمه «تايلور أون» (T.OWEN) الذي زواج بين تعريف لجنة الأمن الإنساني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، إذ أخذ من الأول تركيزه على الخاصة الإنسانية وليس فقط على الأفراد وعلى حماية الجسم الحيوي من التهديدات الأكثر خطورة و الأكثر انتشارا، وأخذ من الثاني الدقة المصطلحاتية بوضع البرنامج للخطوات التي تمكن من ترتيب التهديدات. فالأفراد يجب أن يُحموا ضد التهديدات الإيكولوجية، الاقتصادية، الغذائية، الصحية، الشخصية والسياسية، فهو تعريف أكثر ديناميكية لأنه لا يضع قائمة للتهديدات لعدم وجود قائمة يمكنها أن تكون نهائية وأن الأولوية لحماية الأشخاص. لذا فالأمن الإنساني يعني: «حماية الجسم الحيوي لكل فرد إنساني ضد التهديدات الأكثر خطورة والأكثر انتشارا سواء كانت إيكولوجية، اقتصادية، غذائية، صحية، شخصية أو سياسية».⁽¹²⁾

يتميز المفهوم الأمني الجديد باتخاذ الإنسان مرجعية له في وضع السياسات الأمنية بدلا من الدولة، فلا بد للأمن أن يفهم بأنه أمن الأشخاص وليس الأقاليم.⁽¹³⁾ فالتركيز هو على الفرد الإنساني أيا كان بصفته مواطنا عالميا و كائنا إنسانيا على الجميع ضمان حقوقه وحرياته وكرامته. كما يستند على مبدأ عوامة الأمن لتجاوز التهديدات مع قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها و منه ضرورة تعاون الدولة مع الفواعل الدولية الأخرى، فانتقل بذلك الأمن الإنساني بالإطار العام للأمن من الأمن الجماعي إلى ما يشبه المسؤولية الجماعية للمجموعة الدولية، فتتعلق مسألة عوامة الأمن بعالمية القضايا الدولية فيما يرتبط بدراساتها و وضع الحلول.

بالإضافة إلى أن المفهوم يطرح مسألة الحاجة لإصلاح و تطوير المؤسسات السياسية وإقامة أخرى جديدة، فحالة تزايد التهديدات و تنوعها تستدعي من المجموعة الدولية إصلاح المؤسسات السياسية أمام عجز الأمم المتحدة عن تفادي المخاطر والتهديدات

والقضاء عليها. وتطرق الجزء الأكبر من «أجندة من أجل السلام» إلى تحسين المؤسسات الدولية وميكانزمات عملها لحل النزاعات والتدخل قبل تفجرها من خلال وضع القدرات والإمكانات، وفي التدخل الوقائي أو الدبلوماسية الوقائية.⁽¹⁴⁾

تتجلى بذلك خاصية أخرى للمفهوم وهي تركيزه على التنبؤ، فالأمن الإنساني مقارنة استباقية تمكينية تحبذ التنبؤ بالأحداث تفاديا لتفاقم الأوضاع و اندلاع النزاعات لاحتماء المخاطر بدلا من انتظار حدوثها والعمل على معالجتها لأن تكلفة التنبؤ بالتهديدات أقل وأكثر إنسانية من معالجتها.⁽¹⁵⁾

3. أمن الدولة وأمن الإنسان: وجود أحدهما ضروري لوجود ولتقوية الآخر

يمكن للأمن الإنساني أن يقدم مقارنة جديدة للأمن والتنمية مؤسسة على العلاقات الجديدة للعنف تتعلق بأمن الأفراد و المجتمعات أكثر من أمن الدول ومدمجة حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية،⁽¹⁶⁾ دون أن يعني هذا استبدال الأمن الإنساني للأمن القومي وإنما جعله وسيلة لضمان أمن الأفراد وليس غاية في حد ذاته، ويرجع التركيز على الأمن الإنساني كونه يقوي أمن الدولة، و حدوث التحول في الرؤية من أمن الدولة إلى أمن الأشخاص يهدف للمحافظة على الحياة الإنسانية و الدولة معا.⁽¹⁷⁾

إن اضطراب و عدم وضوح العلاقة بين الجانبين المدني والعسكري وسياسات الإقصاء والتهميش ومرض المجتمع المدني وإفلاس الدولة كلها تهديدات للأمن الإنساني، فتعميق أو توسيع مفهوم الأمن ليشمل السكان يعمق الشرعية واستقرار الدولة، وضعف الدولة بالمقابل يعد تهديدا لأمن سكانها، وحين يكون الأمن الإنساني واقعاً فهو يعكس السير الحسن للدولة.⁽¹⁸⁾

لا وجود إذاً للأمن الإنساني دون أمن الدولة و لا يمكن ضمانه مباشرة و فقط من طرف المجموعة الدولية، فدور الحكومة هو الإتيان بمحيط ملائم للأفراد حفاظا على سلامتهم و تنمية لقدراتهم، و إن كان الأمن الإنساني يقترح الأفراد و الجماعات موضوعا أساسيا و مرجعيا للأمن بدلا من الدولة، فيجب أن يكون «إدماج الفواعل الاجتماعيين في مسألة الأمن الإنساني قائما داخل إطار الدولة»⁽¹⁹⁾ كمؤسسة تضمن التمتع بأمن فعلي، وحين تعمل الدولة على حفظ استقرار وتجانس المجتمع فإن ذلك يحقق لها الاستقرار.

لقد أدى انهيار الدولة في الصومال والغياب التام لكل بنية اجتماعية إلى صعوبة تقديم الخدمات كالصحة والتمويل بالماء والتربية والتي أصبحت أمورا نادرة لا تملك إلا من قبل الأغنياء، مما يؤكد أهمية وجود الدولة لضمان تمتع الفرد بحقوقه الأساسية وتحقيق الأمن الإنساني.

إن أولى نتائج التركيز على أمن الأفراد بدلا من أمن الدولة هو اكتساب الدولة لوضعية مزدوجة، فهي من جهة المسؤول والضامن الأول للأمن الإنساني، ومن جهة أخرى المشتبه الأول في المساس به،⁽²⁰⁾ فإن كانت تشكل خطرا على الأقليات فهي القادرة على وضع حقوقها وفرض احترامها كونها من يضع الاتفاقيات ومن يضمن تطبيقها واحترامها، فلا يكمن الحل في إضعاف الدولة أو محوها لأن من الأخطار المهددة للأمن الدولي تزايد عددها نتيجة انفجار العديد من الدول نظرا للانقسامات الداخلية وفشل بعضها الآخر.

لا ينفي إذا الأمن الإنساني أهمية الدولة وضرورة تقويتها لأنها حامية حقوق الإنسان و القضاء عليها يولد النزاعات، فتكون الدولة في حالة تهديد للأمن الإنساني حين تستبد بمواطنيها وتنتهك حقوقهم، لكنها تعد ضرورية لأمنهم حين تعمل على حماية حقوقهم وتنظيم شؤونهم اليومية بما يعطيهم الشعور بالأمان و التحرر من الضعف والحاجة، و لا يمكن الاستغناء عن الدولة لأنها أساس قيام التنظيم الدولي. ويؤدي إدراك المفهوم على هذا النحو إلى اعتبار أمن الإنسان شرطا لتحقيق أمن الدولة، فالأمن الإنساني و أمن الدولة مفهومان يقويان بعضهما البعض و وجود أحدهما مرهون بوجود الآخر، فبدون الأمن الإنساني لا يمكن ضمان الأمن القومي والعكس صحيح».⁽²¹⁾

II- التحول في طبيعة و أجندة التهديدات

1. ماهية التهديد

التهديد هو مجموعة القدرات العسكرية والنوايا السيئة، وبغيابها لا تمثل القدرات العسكرية سوى تهديدات كامنة، وإذا كانت القدرات لا تتوافق والنوايا فالتهديدات لا تظهر وشيكة الوقوع،⁽²²⁾ وتسجل الدراسات الأمنية التهديد حين تمتلك الدولة القدرة على المساس بأمن غيرها، وهناك مجموعتان من المشاكل الأمنية: بروز

التهديدات وتعدد المخاطر. لوجود التهديد لابد من: أن تعرف هوية الفاعل، النوايا العدائية وقدرته على تجسيد نواياه العدائية، وحين تغيب هذه العناصر أو أحدها نكون أمام خطر وليس تهديد و هو في الأصل تهديد كامن أو لم يحدد بعد، فالخطر لا يدرج وضوح الفاعل.⁽²³⁾

حين يوظف مصطلح الأمن فهذا يعني وجود مجموعة تهديدات محددة في الأذهان، وتختلف تصورات الأمن بحسب التهديدات التي ترتبط بها ومستويات وخطورة التهديدات الآتية من الدول الأخرى و من الفواعل غير الدولتين.⁽²⁴⁾ ويمكن القول بأن الفعل الذي يمس بقيمة محمية يعد تهديداً، و لمعرفة التهديدات لابد من حصر ماهية هذه القيم، هذه الأخيرة تتحدد بحسب التعاريف الأكاديمية المقدمة لمفهوم الأمن.⁽²⁵⁾

2. التهديد وفق التصور الواقعي والليبرالي للأمن

ركزت الواقعية على محورية الدولة و بقائها إزاء التهديدات المادية التي قد تمس بسيادتها و بوحدها الترابية، و الأمن من الزاوية الموضوعية حسب «أرنولد وولفرز» (A. Wolfers) هو غياب التهديد على المصالح أو القيم المكتسبة، و من الزاوية الذاتية هو غياب الخوف من وجود مساس بهذه المصالح،⁽²⁶⁾ و يتحدد مفهوم الأمن من خلال التفسير المعطى للتهديدات على اعتبار أنه غياب التهديد أو الشعور بغيبابه أو على الأقل امتلاك الوسائل لمواجهته و حله، و «وفقا لهذه الصورة فالوضعية الأمنية يمكن إنتاجها وتقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع و للدفاع العسكري.»⁽²⁷⁾

يبقى التهديد أساسا مادي عسكري و وسائل مواجهته هي أيضا عسكرية، والمشاكل الأمنية نتاج نشاطات الدول الأخرى العسكرية و مصالح الدول هي نفسها مصالح المجتمع المدني، و يرى «كنيث والتز» أنه في ظل الفوضى يبقى الأمن هو الهدف الرئيسي ولن يكون إلا إذا تم ضمان استمرارية و بقاء الدولة و التي هي حالة دائمة من البحث عن القوة و الربح.⁽²⁸⁾

أدرجت الواقعية الجديدة مجموعة جديدة من التهديدات محاولة الأخذ بعين الاعتبار التداخلات و المؤثرات السياسية و الاقتصادية في تحديد الأمن، فيمكن تحقيق

الأمن مجموعة كبيرة و متنوعة من الوسائل،⁽²⁹⁾ غير أن هناك من رفض التوسيع و التعمق فيه لأنه سيحول الدراسات الأمنية إلى كل ثقافي غير متناسق و مستحيل التطبيق، منهم «وولت» (S. WALT) الذي يرى أن الأمن يتطابق ببساطة مع ظاهرة الحرب، لذا يبقى مفهومه للأمن في إطار التصور التقليدي.⁽³⁰⁾

ويعتبر «مايكل ديون» (M.DILLON) من الواقعيين الجدد اللذين رأوا ضرورة التوسيع في طبيعة التهديدات وفي مفهوم الأمن بإدراج تهديدات غير عسكرية، ويرى «باري بوزان» أن المسألة الأمنية تدور حول مسألة استمرارية التحرر من التهديد ليس العسكري فقط بل بكل ما يمكنه تهديد أمن الدولة وبقائها، فقد يكون التهديد في صورة غير مادية و متعدد الجوانب و الأبعاد، و لكن تبقى الدولة موضوع الأمن و ما يجب العمل على حمايتها والقدرات العسكرية أهم وسائل لضمان الأمن.

غير أن الليبراليين تبنا مفهوم «السلم الموجب» الذي يركز على التداخل والاندماج و التعاون في المجموعة الدولية نظرا لتنوع التهديدات و عجز الدول لوحدها عن معالجتها وتشارك الفاعلين لمجموعة من القيم، فالأمن مسألة تهتم كل الدول مما يدفعها للعمل معا لمواجهة تزايد تنوع التهديدات و وفق مفهوم الأمن الجماعي.

3. نهاية الحرب الباردة وبناء تصور جديد لماهية التهديد وفق مفهوم الأمن الإنساني

دفعت نهاية الحرب الباردة لإعادة النظر في المبادئ التي حكمت النقاش حول المسألة الأمنية، فانتقلت الصراعات ما بين الدول إلى داخلها مما أوجد ضرورة التعامل أكثر مع تهديدات داخلية و غير مادية، فأصبح ينظر للفقر و الإجرام و مخاطر البيئة والسلاح على أنها أخطار تمس باستقرار الدول و النظام الدولي. فنه مؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن إلى العديد من الأوضاع تهدد الشعوب وسلامتها و أمنها كالجوع، سوء التغذية، المخدرات، الجريمة المنظمة، الفساد، الاحتلال الأجنبي، الصراعات المسلحة، الإتجار غير المشروع للسلاح، الإرهاب، العنف، إثارة الكراهية والأمراض المعدية والمزمنة.⁽³¹⁾

لقد انتقل العالم من مرحلة التعامل مع القضايا الأمنية من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد، وبتنوع مصادره أصبح مفهوم الأمن اليوم أكثر تعقيدا،⁽³²⁾ لا يزال مفهوم

العدو والتهديد متلازمين والاختلاف هو في الأولوية، فخلال الحرب الباردة وسيطرة فكرة القوة و المصلحة طغت صفة العدو على وصف الخطر والتهديد و منه التركيز على القوة العسكرية، وبنهايتها تراجعت فكرة العدو المادي أمام التهديدات والمخاطر التي قد تكون غير مادية ويصعب مواجهتها بالقوة العسكرية وبشكل انفرادي.

فحان الوقت للمرور إلى تصور للأمن من منطلق حروب بين الدول لتصور يأخذ بعين الاعتبار للأمن الناتج عن هموم الحياة اليومية لغالبية سكان العالم، و لأجل الفهم والعمل في المحتوى الأمني الجديد لصالح حماية السكان الذين يتواجدون في خطر لابد من تغيير الترسنة المفاهيمية بالشكل الذي يسمح بإعطاء فهم أحسن للحالات العالمية الجديدة.⁽³³⁾

حُصرت إذا النظرة التقليدية للأمن في مرجعية الدولة مما دفع للبحث عن الأمانة بالوسائل العسكرية والمادية، لكن بنهاية الحرب الباردة أصبح الرهان في بقاء المجتمعات وليس الدول، فأخذت المرجعية من الأفراد و الجماعة و أصبحت السياسات الأمنية تتشابك فيها الأبعاد العسكرية و الاقتصادية والاجتماعية والاتصالية، أي كل ما يحيط بالإنسان للمحافظة على استمرارية الفرد و الدولة معا، «فالأمن ليس بعدا واحدا بل متعدد الأبعاد و لابد للبعد العسكري الاستراتيجي أن يندمج في أبعاد أخرى».⁽³⁴⁾

تتجاوز بذلك المقاربة الأمنية الجديدة وفق مفهوم الأمن الإنساني التصور القطاعي للتهديد الذي حدد في القطاع العسكري ليصبح مكونا مركبا، فتوسع مفهوم الأمن سواء في مرجعياته أو المواضيع التي تعد من اختصاصه. فبنهاية القرن العشرين لوحظ بروز مواضيع جديدة أمنية: المجتمع، الجماعات، الأقليات، أمن المناطق والأمن الشامل. فلا يهتم الأمن حاليا بشكل حصري بالمشاكل السياسية العسكرية ولكن أيضا بمشاكل التنمية، البيئة، حقوق الإنسان و الديمقراطية.⁽³⁵⁾

فصل المنظور التقليدي للأمن بين المستويين الداخلي والخارجي، لكن لم تعد الحدود واضحة بين المواضيع الدولية والمشاكل الداخلية لأن سياسات الدول على الساحة الدولية مرتبطة بلعبة أكثر تعقيدا من اللوبيات، الإعلام وحملات الرأي العام،⁽³⁶⁾ فأحداث أحد المجالين تحدث ردود أفعال انعكاسية متتالية في المجال الآخر، فهي تبدأ

في مجالها الدولي أو القومي لكنها تنتقل إلى المجال الآخر ثم تنعكس إلى الذي بدأت منه.⁽³⁷⁾

لم يعد ممكنا تصور التهديد في التهديدات الخارجية فقط لأن الإرهاب، الإجرام المنظم، مخاطر التلوث والأوبئة تنبع من داخل الدولة و خارجها و تمس الأمنيين الإقليمى والدولي، فأدرجت شبكات الإجرام والتجارة غير الشرعية في المطاف الأول لمشاكل الأمن الدولي بعد 11 سبتمبر 2001 لقدرتها على امتلاك السلاح التقليدي وإتباعها للأعمال الإرهابية.

يرتبط إذا مفهوم الأمن بقضايا ومجالات أوسع من القضايا العسكرية مع وضع آليات لمنع تحولها إلى تهديدات و مخاطر، فهو مفهوم جديد من خلال تركيزه على التهديد بدلا من العدو مع تعدد الفاعلين المساهمين في وضع السياسات الأمنية وتنفيذها وعلى مستويات مختلفة بدءا من الفرد، الدولة ثم المستويين الإقليمى والعالمى أو الكونى.

وتزايد الحديث عن صراعات غير متناظرة تدار بآليات و وسائل ليست بالضرورة عسكرية، ميزتها الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر أين يمكن توقع الأولى ومواجهتها بينما تمتاز الثانية بالتنوع والتعدد مما يصعب من إمكانية تحديدها والتنبؤ بمساراتها ومواجهتها. لقد أثبتت تجربة الحرب على الإرهاب عجز الوسائل العسكرية و عدم كفاءتها في معالجة الظاهرة و بروز الحاجة لتبني مقاربات سوسيو اقتصادية،⁽³⁸⁾ و الحديث عن أهمية إدراج التهديدات اللينة أو غير العسكرية والاهتمام بمسائل التنمية الإنسانية.

يدرج التعريف الموسع لمفهوم الأمن الإنسانى قائمة طويلة للتهديدات، تقليدية كالحروب و أخرى ذات علاقة بالتنمية كالصحة والفقر، وبالمعنى الضيق يدرج تهديدات أكثر من التي وضعها الأمن التقليدي لكنه يحصرها في أعنفها كالألغام المضادة للأفراد، الأسلحة الخفيفة و العنف في النزاعات الداخلية، فكلما كان التعريف ضيقا كلما كان أسهل لتقدير التهديد، و لكن لا يجب أن يكون الأمر كذلك لأن تهديدات الأمن الإنسانى يجب أن تدرج ليس لأنها تندرج في خانة معينة كالعنف ولكن بسبب خطورتها، فالأمن الإنسانى لا يعرف بقائمة تعسفية و لكن بالتهديدات التي تقع بالفعل على الأفراد.⁽³⁹⁾

4. إدراج التنمية في المفهوم الأمني: التنمية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

تهديدات كثيرة جديدة مهددة للسلم والأمن الدوليين لم تدرج من قبل الأجندة الأمنية التقليدية كالفقر وتدهور البيئة كمفاهيم مفتاحية للتنمية، مما يشير إلى أن تحقيق أهداف الأمن مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية عن طريق محو الفقر والمحافظة على البيئة. فصحة الأمة الاقتصادية، مدى استغلالها للموارد ودرجة الفقر قد تؤدي للنزاع والاستقرار⁽⁴⁰⁾، لم يعد مفهوم الأمن يرتبط فقط بالمحددات العسكرية وإنما بالأبعاد الأخرى خاصة الاقتصادية منها لدورها في تحقيق أمن و استقرار الدولة و النظام الدولي والمحافظة على ثبات المجتمعات بمعنى ضرورة تحقيق درجة مناسبة من التنمية في مختلف المجالات لتتمكن الدولة من تحقيق أهداف الدفاع والاستقرار.

إن واقع إفريقيا وما تعانيه من فقر و مجاعة وتدهور لأوضاعها الأمنية يرتبط أساسا بغياب الأمن، فبات من الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود الأمن كشرط أولي لها،⁽⁴¹⁾ لذا تعمل الأمم المتحدة على توطيد السلم عن طريق تمويل المشاريع التنموية في الدول التي تعاني الحروب الأهلية لتفادي حالة اللاأمن، على اعتبار أن القضاء على النزاعات مرهون ببناء التنمية. فمن الضروري اليوم وضع تغييرين لتصورنا للأمن: الأول هو في ضرورة التركيز على أمن الأفراد بدلا من الأمن الترابي، والثاني هو في المرور من أمن يضمنه السلاح إلى أمن يضمن بالتنمية الإنسانية المستدامة.⁽⁴²⁾

III- تعدد وتنوع التهديدات الأمنية الجديدة

تعد التهديدات الأمنية الجديدة من جهة الدافعة لتبني مفهوم الأمن الإنساني ومن جهة أخرى هي تهديدات له مع صعوبة تصنيفها، فحتى و إن استثنيت الكوارث الطبيعية لأنها ليست من صنع الإنسان تبقى القائمة طويلة دون أن ننسى أن الأمن الإنساني لا يسعى لوضع قائمة للتهديدات بقدر ما هو تمكين الإنسان من تشخيصها ومواجهتها وتفاديها.

لقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994م ستة تحديات جديدة وشاملة للأمن: النمو الديموغرافي غير المراقب، الاختلالات الاقتصادية، ضغوطات الهجرة الجماعية، تدهور البيئة، إنتاج وتجارة المخدرات والإرهاب الدولي.⁽⁴³⁾

1. التهديدات البيئية

تمس بقاء الجنس البشري و لا يمكن تفاديها إلا بالعمل الجماعي المتعدد الأطراف والمستويات، سيؤدي الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية لغرق 3 % من اليابسة، أي ما يعادل هلاك 10 % إلى 20 % من سكان العالم بسبب ارتفاع حرارة الأرض من 1,4 إلى 5,8 درجة مئوية، ويتزايد من جهة أخرى تدهور الغطاء الغابي والتلوث البيئي نظرا للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.⁽⁴⁴⁾

يؤدي تلوث المياه من جهته إلى تناقص الثروة السمكية والسياحية و ندرة المياه الصالحة للشرب و تلك الموجهة للاستخدام الزراعي و المنزلي مما يؤثر سلبا على الصحة العامة، كما يؤدي تراكم انبعاثات التلوث في الهواء إلى تغيير الطقس و هو ما يصاحبه آثار صحية و اقتصادية خطيرة تقلل من مقدرة البيئة على استيعاب المزيد منها.⁽⁴⁵⁾

وإذا كانت الدول المتقدمة تفرز أكبر نسبة من الانبعاثات الغازية، فقفر الدول النامية هو وراء تدهور الغطاء الغابي بسبب الاقتلاع العشوائي للأشجار بغرض الزراعة ولاستعمالات الخشب، مما يزيد من تفكيرها لعدم قدرتها على إمداد الأرض بالمواد العضوية فتضعف التربة ويقل عطاؤها. و لحماية البيئة لابد من وضع برامج للتقليل من الفقر لأن التحدي هو في كيفية ضمان إشباع حاجات كل الأجيال في ظل احترام دائم للبيئة.

2. الجريمة المنظمة

ليس للجريمة المنظمة تعريف يتبناه المجتمع الدولي لتعدد صورها، أبرزها تجارة المخدرات، تبييض الأموال، الأعمال ذات الطابع الإرهابي، المتاجرة بالنساء والأطفال، وتنبع خطورة الجريمة المنظمة في كونها منظومة جرائم أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين، الاستمرارية وهرمية التنظيم و الشعبية.⁽⁴⁶⁾

• الإرهاب الدولي: رغم قدم الظاهرة إلا أن العولمة ساهمت في زيادة قوتها وسرعة انتشارها، فإن كانت الدول الغربية اليوم بمأمن من تهديدات الحرب المباشرة فهي ليست كذلك بشأن الإرهاب. وتدل أحداث 11 من سبتمبر 2001 خرافة مسلمة

عدم اختراق الحدود في عالم معوم، الأمر الذي دفع بالغرب لإعادة النظر في قاعدتهم الفكرية حول الأمن، فلا ينبع أمن الفرد أوتوماتيكيا من تقوية الدولة وحدودها.

رغم وجود 13 اتفاقية دولية للتنبؤ و مكافحة أعمال إرهابية محددة، فلا وجود لتعريف ذو إجماع على المستوى الدولي لماهية الإرهاب، فما يعتبره البعض إرهابا يراه البعض الآخر دفاعا عن النفس وعملا مشروعا، لذا من المهم التمييز بين الإرهاب الدولي وبين كفاح الشعوب من أجل حريتها.

يمكن تعريف الإرهاب بأنه:

«فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به، يسبب فزعا أو رعبا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو التفجيرات وغيرها، ويخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، ويستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أو مجموعة أخرى من الأفراد، وذلك من غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير».⁽⁴⁷⁾

ترجع صعوبة مكافحة الإرهاب الدولي لقدرته على احتلال جزء من إقليم الدولة الأمر الذي يمكنه من الاستئثار بالموارد الهامة كحالة أنغولا، الكونغو الديمقراطية، ودور الألماس في تغذية و تمويل العمليات الإرهابية، و أيضا تجارة الأفيون و دورها في تمويل حركة طالبان في أفغانستان وباكستان، كما يمكن للجماعات الإرهابية أن تمتلك مواد إشعاعية متفجرة وسرقة المواد النووية، فنجد فقط 20 % من المواقع التي تحوي المواد المشعة محروسة بصورة جيدة.⁽⁴⁸⁾

. تجارة المخدرات: تؤدي للانحطاط الأخلاقي وضعف البنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع و تمس بالتجانس المجتمعي للدولة معرضة إياه للانقسامات، وهناك ترابط بين المخدرات و بين تمويل بعض النزاعات الداخلية من جهة وبين تجارة الأسلحة من جهة أخرى، فقدّرت الأرقام السنوية للجريمة المنظمة بـ 800 مليار دولار سنويا، ولو كانت دولة لتحصلت على المرتبة السابعة حسب الدخل الوطني الخام. والمخيف متاجرة بعض الدول فيها فمكّنت أموال المخدرات برمانيا من شراء السلاح من الصين لمحاربة المقاتلين الكاران (Karens)، وتتاجر فيها المخابرات الباكستانية

لتمويل العمليات ضد الهند وفي كشمير، وتستعملها كوبا للحصول على العملة الصعبة بسبب الحصار الأمريكي.⁽⁴⁹⁾

• **تبييض الأموال:** يقصد بها إعادة دمج الأموال المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة بهدف جعلها أموالاً مشروعة وقطع الصلة بينها وبين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها كأرباح تجارة المخدرات، فتختفي الجريمة باختفاء آثارها،⁽⁵⁰⁾ فهي عملية غسل وتنظيف الأموال غير المشروعة وإعادة تدويرها في السوق بصورة شرعية. وقد صندوق النقد الدولي عام 1996م حجم المبالغ التي يتم غسلها على الصعيد الدولي بما يقارب 02 % إلى 05 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما بين 590 مليار و 1.5 تريليون دولار أمريكي.⁽⁵¹⁾

يسهل تبييض الأموال عملية ارتكاب جرائم عديدة، منها التجارة بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات والتوسيع من دائرة الفساد السياسي والإداري بنشر الرشوة والاعتقالات والإرهاب،⁽⁵²⁾ وبفضل هذه العمليات يتقوى الإجرام المنظم لسهولة تحرك عناصره وتوفر الأموال. و التداخل قائم بين عمليات تبييض الأموال والعمليات الإرهابية وتجارة المخدرات والأسلحة وغيرها من صور الإجرام المنظم مما يصعب عملية مكافحتها لكونها شبكات عبر قومية منتشرة في العديد من الدول وتدرج العديد من الأفراد من مختلف الجنسيات، ويجعل مهمة محاربتها عملية معقدة و مركبة .

• **تجارة الأسلحة:** تظهر النزاعات و الحروب الداخلية خطورة الأسلحة التقليدية خاصة منها السلاح الخفيف لسهولة عملية نقله وحاجته لوسائل قاعدية قليلة لاستعماله ونشره، كما يمكن استعماله من قبل أفراد دون مؤهلات محددة و لا يستدعي الكثير من التلقين التقني.⁽⁵³⁾

وتشكل ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية خطراً كبيراً على أمن الدول وأمن الإنسان خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل تسويقها لتزايد الطلب عليها وضعف المراقبة الدولية، فعملية تسليح الأفراد ومستوى العنف يمكنه تهديد أمن الدولة، ويمكن لتفجر النزاعات الداخلية والحروب الأهلية أن يمس بالأمن الدولي بسبب الإرهاب المعلوم، تجارة السلاح وسيول النازحين.⁽⁵⁴⁾

ساهم السلاح الخفيف من تأجج ومن وقع النزاعات المسلحة داخل دول غرب إفريقيا كونه المسئول المباشر عن القسم الأكبر من الضحايا في الحروب الأهلية في

كوديفوار فوار، ليبيريا وسيراليون، والمسؤول غير المباشر عن هلاك الآلاف بسبب النزوح الإجباري واستحالة الوصول للخدمات الصحية. فكان الوسيلة الأساسية لعنف الحرب الأهلية في سيراليون التي راح ضحيتها أكثر من 50 ألف شخص وإعاقة 30 ألف وتسجيل ما بين 215 ألف و 257 ألف حالة امرأة تعرضت للعنف الجنسي.⁽⁵⁵⁾

3. النمو الديموغرافي السريع وغير المنتظم

يؤكد الخبراء أن عدد سكان العالم سيصل عام 2025م إلى حوالي 9,5 مليار نسمة، أي بزيادة سنوية مقدرة بـ 100 مليون شخص يتواجد منهم 8 مليار في الدول النامية مما يستدعي زيادة في الإنتاج الغذائي المقدر بـ 2 % سنويا لمدة 30 سنة وهو الأمر الذي يخلق عائقين: الزيادة في الأسعار والانعكاسات السلبية على البيئة. فالعمل على إبطاء النمو وتنظيمه قد يحسن من وضعية الأفراد والدولة مما يمكنها آنذاك من مكافحة الفقر، فالعلاقة بين: السكان، الزراعة والبيئة ليست مجرد فرضيات.⁽⁵⁶⁾

إن النمو الديموغرافي هو التحدي الاجتماعي الناتج عن التحدي الإيكولوجي لأن الزيادة السكانية تزيد من الطلب على الأرض بما يتجاوز قدرتها على الاستجابة، فإنهاك التربة يرتبط بالحاجة المتزايدة للغذاء نظرا للزيادة السكانية السريعة. فهي إذا حالة اللا تناسب بين حجم سكاني في تزايد مستمر ومساحة أراضي زراعية في تناقص مخيف.

4. الأوبئة

ترتبط بالأمن الصحي والغذائي مُهددة بزوال الجنس البشري، فالرهان هو تفادي انتشارها وانهايار الدول الأكثر فقرا. وضع التقرير الأممي للتنمية عام 1998م السيدا من أكثر الأمراض فتكا كونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا وجود لعلاج أو لقاح ضده، و يتمثل العمل الوحيد في كبح انتشاره هو التقليل من آثاره.

5. الهجرة غير المراقبة وغير الشرعية

مسبباتها عديدة كتفاوت درجة النمو، الانفجار الديموغرافي، الانحلال الاجتماعي و الاقتصادي، البطالة، التوترات الداخلية، الفقر، النزاعات و نقص الحريات السياسية والاجتماعية، مما يدفع بالفقراء للبحث عن مكان أكثر أمانا، لكن صرامة دول الشمال

في منح التأشيرة تدفع بهم للهجرة غير الشرعية مسببة الضغط عليها وعلى مجتمعاتها، فتظهر مشكلة الهوية حين يظهر الشعور بوجود التهديد على الهويات والثقافات مما يؤدي للاتجانس المجتمعي.

لقد دفعت المجازر في رواندا أكثر من 2 مليون شخص للهروب خاصة إلى الزائير التي تعرف بدورها حربا أهلية داخلية، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994م عزمها على التدخل في هايتي للإطاحة بحكومة راؤول كادراس بسبب زحف المهاجرين الهايتيين على الأراضي الأمريكية مما يعكس دور اللاجئين في توتير العلاقات الدولية.

6. تفاقم ظاهرة الفقر

لم يعد الفقر فقرا نقديا ماديا فقط بل وإنسانيا ذو أبعاد أكثر دراماتيكية، فحوالي مليار شخص أمي و 840 مليون يعيش حالة الجوع و حوالي 3/1 من سكان الدول النامية مهددين بالموت قبل وصولهم لسن الأربعين. يركز الفقر المالي على وجود المداخيل أو غيابها في حين يحتوي الفقر الإنساني أبعادا مرتبطة بالنقص التي تمس الحياة الإنسانية، وهو يمس بكثرة سكان آسيا الجنوبية و إفريقيا الصحراوية.⁽⁵⁷⁾

يؤدي العجز الغذائي و النمو الديموغرافي المتواصل إلى نشوء ظاهرة الفقر، حيث يزداد تعداد الفقراء و ينخفض نصيب الفرد من الموارد الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من النمو السكاني سببا ونتيجة للفقر في آن واحد، و تشير الإحصاءات إلى أن ربع سكان العالم العربي أي ما يعادل 73 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر و يعاني معظمهم نقص الأغذية و فقدان الأمن الغذائي.⁽⁵⁸⁾

ويعتبر الفقر من أكبر و أعقد مهددات الأمن الإنساني، وأحد أهداف التنمية الإنسانية التي تسعى للقضاء عليه والتقليل من حدته، لأنه يحد من قدرات الفرد ومن مجال القيام بخياراته ويدفع للهجرة ويشعل النزاعات ويغذي الأعمال العدوانية والإرهابية، ويهدد الأمن الغذائي، الصحي، الاقتصادي والشخصي، ويعرقل مساعي التنمية المحلية والدولية لدرجة تهديد بقاء الدول، وإن كان التعليم عامل تحقيق

وضعية اقتصادية و اجتماعية مقبولة خاصة للنساء فالفقر يعظم التمييز بين الذكور والإناث لأنه في غياب الموارد الكافية يفضل الأولياء إرسال الذكور للمدرسة والإبقاء على البنات في المنازل.⁽⁵⁹⁾

7. حالة النزاعات والحروب الأهلية

أحدثت نهاية الحرب الباردة تغييرا في طبيعة النزاعات بأخذها طابعا داخليا بين العرقيات والقوميات والإثنيات بدافع الانتقام والسيطرة والوصول للسلطة. واشتدت حدتها بسبب العولمة المعقدة للفروقات الاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات، ولا تُعرف العرقية فقط بالأصل المشترك والصفات الفيزيولوجية والروابط العائلية بل وبأنماط النشاطات الاقتصادية والمراكز الاجتماعية كالصينيين في ماليزيا، كما يعترف أفراد العرقية الواحدة ببعضهم البعض ويعترف الغير لهم بذلك خاصة من حيث الدين، اللغة والثقافة.⁽⁶⁰⁾

بحسب اليونيسف (UNICEF) تسببت الحروب الأهلية عام 2002م في 35 مليون لاجئ في العالم، 80 % منهم أطفال ونساء، كما قُتل 2 مليون طفل من عام 1999م إلى 2000م، جرح 6 ملايين أو أصيب بإعاقة دائمة و أضحى 12 مليون بدون مأوى، ونجد من 80 % إلى 90 % من ضحايا النزاعات الأهلية هم مدنيون،⁽⁶¹⁾ وتعد إفريقيا أكثر المناطق تأثرا بأزمة التشرد و أسوأها.

إن الترابط قوي بين النزاعات الداخلية والفقير الذي يدفع بالأقليات إلى السعي نحو السلطة للتحكم في توزيع الثروة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والدفع لنزوح اللاجئين والهجرة غير الشرعية، فيزداد استغلال البيئة بصورة عشوائية وتقوى تجارة الأسلحة والمخدرات لتمويل الحروب، كما تفقد الدولة سلطة العنف المشروع وتصبح دولة عاجزة وفاشلة.

8. انتشار السلاح النووي وإمكانية لجوء الإرهاب للسلاح البيولوجي والكيميائي

من أهم انشغالات العصر التخوف من انتشار السلاح النووي، و أظهرت هيروشيما وناكازاكي إمكانية استعماله، لذا تبقى «حربا ممكنة وليست بالمستحيلة»،⁽⁶²⁾

ولحد الآن لم تنجح الجماعات المسلحة غير الدولاتية في القيام بهجمات كبيرة بأسلحة الدمار الشامل باستثناء التي قامت بها جماعة «آوم» في مترو طوكيو عام 1995م، ولكن لا شيء يضمن أن لا تقوم جماعات أخرى بهجمات كارثية مستقبلا.

الخاتمة

دفع بروز تهديدات أمنية جديدة لإعادة النظر في مفهوم الأمن الذي حصرتة النظرة التقليدية في أمن الدولة بما يضمن بقائها واستقرارها واستمراريتها في ظل نظام فوضوي بالاعتماد على القوة العسكرية ما دام التهديد مادي ونابع من قوة غير العسكرية، إلا أن نهاية الحرب الباردة دفع بالنقاش في المجال الأمني للحديث عن مفهوم أمني جديد يتخذ من الفرد الإنساني مرجعية له في وضع السياسات الأمنية بدلا من الدولة.

بنهاية الحرب الباردة وتزايد قوة العولمة تقلص المجال و تغيرت النظرة للحدود والقوة والمصلحة والسيادة نظرا لأن بعض التهديدات لم تدرج في أجندة السياسات الأمنية من قبل كالإجرام المنظم بمختلف صوره، النزاعات الداخلية، الأوبئة و الفقر والتي أصبحت تمس بأمن الدول ومواطنيها دون أن تكون تهديدات مباشرة أو مادية للأمن القومي، فطرح مفهوم الأمن الإنساني الذي يزاوج بين مسألة حماية الفرد من عنف النزاعات و بين وقايته من الحاجة لتمكينه من القيام بخياراته وذلك بالاعتماد على تنمية إنسانية دائمة، حيث أدرجت التنمية في المعادلة الأمنية و أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة تهديدات للأمن الإنساني إذ لابد من تضافر جهود كل من الدول والمنظمات الدولية والأفراد وعلى كافة المستويات وبكل الوسائل للتقليل من حدتها وخطورتها على الأمن.

الهوامش

1. Ayse CEYHAN, « Analyser la sécurité : Dillon, Hiver, Williams et autres ». Consulté le 05/04/2005.

www.revue.org/conflits/article.php3?id-article=330

2. جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 244
3. Stephen M. Walt, « International Relations: One World, Many Theories », Foreign Policy, No. 110, spring 1998, pp 29-46, p 32.
4. Hélène VIAU, La (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique ; quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal, Centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000. p85
5. Marie- Claude SNOUITS et AL, Dictionnaire des Relations Internationales, Paris, Dalloz, 2003, p 452
6. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلس)، الجزائر، المكتبة العصرية)، 2005، ص 16.
7. Marie- Claude SNOUITS et AL, Dictionnaire des Relations Internationales, Paris, Dalloz, 2003, p453
8. Stephen M. Walt, « International Relations: One World, Many Theories », Foreign Policy, No. 110, spring 1998, pp 29-46, p 40.
9. Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain⁹⁴ : Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Paris, Economica, 1994, p 25- 26.
10. لجنة الأمن الإنساني، أمن الإنسان الآن، نيويورك، 2003، ص 04.
11. Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats, « La responsabilité de protéger », CRDI, 2001, p120. « Une nouvelle approche : la responsabilité de protéger ». Consulter le 25/09/2003

www.idrc.ca/books/960and961/02_protect-f.htm

12. Taylor OWEN, « Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité Humaine » Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement, Genève, Palais des Nations Unies, Trois, 2004 pp19-27p 23.
13. Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1993: La participation populaire, Paris, Economica, 1993, p 01.
14. LE GAULT(Albert), «Réflexion sur un nouvel ordre mondial »
www.idrc.ca/books/report/f232/legault.htm
15. Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1994: Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Op, Cit, p 03.
16. Mary KALDOR et Sonia MARCOUX, « La sécurité humaine : un concept pertinent ? », Politique étrangère n°4, 2006, pp901-914.in
<http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2006-4-page-901.htm>
17. SADAKO (Ogata), «Globalisation and human security ». Consulter le 26/02/2004.
www.humansecurity-chs.org/doc/columbia.htm
18. Lloyd AXWORTHY, «La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation ». Politique Etrangère, N° 2, 1999, pp333-342, p 337.
19. France GAUDREAU, «L a société civile et la sécurité humaine : la politique canadienne de contrôle des armes légère et de petit calibre (ALPC) ».

Consulter le 06/03/2004

[www.idrc.cfpc.gc.ca/offer annul events/france-gandreault.htm](http://www.idrc.cfpc.gc.ca/offer_annul_events/france-gandreault.htm)

20. Luis BOGLIOLO, «The Responsibility to Protect and the Legality of using Force », Human security journal, Volume 8, Spring 2009, pp 19- 32, p 19-20.
21. Florence BASTY, « La sécurité humaine : Un renversement conceptuel pour les relations internationales », Raisons politiques 4/ 2008 (n° 32), p. 35-57

www.cairn.info/revue-raisons-politiques-2008-4-page-35.htm

22. Mustafa KIBAROGLU, « Faire face aux groupes armés non étatique qui cherche à se doter d'armes de destruction massive » dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les groupes armés non Etatiques, Genève, Palais des Nations Unies, Un, 2008, pp 37-44, p 38.
23. Onnig BEYLERIAN, « Le développement conceptuel des institutions internationales de sécurité », Études internationales, vol. 31, n° 3, 2000, pp, 517-537, p 529.
24. James WYLLIE, « Force and Security »In, SALMON.C (Trevor) and IMBER .F (Mark) (editors), Issues in international relations, Second Edition, New York, Taylor & Francis e-Library, 2008, p 77.
25. Hassan ABDELHAMID et Autres, Sécurité humaine et responsabilité de protéger: l'ordre humanitaire internationales en questions, Paris, Editions des archives contemporaines, 2009, p 60-61.
26. Thierry BALZACQ, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », Revue internationale et stratégique, N52, Hiver 2003, pp 33-50, p 38.
27. David DOMINIQUE, Sécurité : l'après New York, Paris, Presse des sciences politiques, 2002, p37.

28. جون بيليس و ستيف سميث، المرجع سابق الذكر، ص 417 .
29. David A. BALDWIN, « The concept of security », Review of International Studies, N° 23, 1997, pp 05-26, p 16.
30. Hélène VIAU, Op. Cit, pp75-77.
31. محمد فائق، «التنمية و حقوق الإنسان»، سلسلة محاورات التنمية، القاهرة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية: جامعة القاهرة، 1995، ص 37.
32. مصطفى علوي، «مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، في هدى متكيس و السيد صدقي عابدين (تحرير)، الرؤى الأسيوية الكبرى للأمن: قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2004، ص 10-09
33. Hassan ABDELHAMID et Autres, Sécurité humaine et responsabilité de protéger: l'ordre humanitaire internationales en questions, Paris, Editions des archives contemporaines, 2009, p 29.
34. Michèle-Bacot DECRIAUD, Jean-Paul JOUBERT, Marie-Claude PLANTIN, La sécurité internationale d'un siècle à l'autre, Paris, L'Harmattan, 2002, p 42
35. Monica SERRANO, « Gouvernance et sécurité en Amérique du nord » Dans, HERMET (Guy), KAZANCIGIL (Ali) et PRUD'HOMME (Jean-François), La gouvernance : un concept et ses applications, Paris, Editions Karthala, 2005, p209
36. Bertrand BADIE, « Les politiques étrangères peuvent-elles encore être autonomes ? » Dans, BADIE (Bertrand) et Ali, Qui a peur du 21^{ème} siècle ? Le nouveau système internationale, Paris, La Découverte, 2005 /2006, p 98.
37. محمد السيد السليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر و القرن العشرين، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2002، ص 20

38. مصطفى بخوش، «التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط» في، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، «مداخلات الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط (واقع و آفاق)» يومي 29 و 30 أفريل 2008م، ص 7-8

39. Taylor OWEN, Op. Cit, p 20 et 22.

40. M.B EKPANG, « Pour une culture de la paix en Afrique de l'ouest » Dans, AYISSI(Anatole) et SALL (Ibrahima) (dirs), Lutte contre la prolifération des armes légères en Afrique de l'ouest : Manuel de formation des forces armées et de sécurité, Genève, Publications des Nations Unies, 2003, p 111.

41. Christophe BEDIER, Marwan LAHLOUD, Sécurité intérieur /sécurité extérieur : la défense à la recherche de nouveaux repères, (s. p.e), Editions Publisud, 2006, p 152.

42. Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1994: Les nouvelles dimensions de la sécurité humaine, Op. Cit, p26.

43. Ibid. p36.

44. Justine FAURE et Yannick PROST, Relations internationales, Histoires, structures, questions régionales, Paris, Ellipses, 2004, p 492.

45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 94.

46. عبد الفتاح مصطفى لطفي وغيره، الجريمة المنظمة: التعريف و الأنماط و الاتجاهات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 99.

47. عدنان سليمان الأحمد و عدنان المجالي، قضايا معاصرة، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2005، ص136.

48. Klaus-Gerd GIESEN, « Mondialisation économique et gouvernance » Dans, CHARILLON (Frédéric) (dir), Les Relations internationales, Paris, La documentation française, 2006, p 329-330.

49. Pascal BONIFACE, La guerre moderne, Paris, Seuil, 2001, p119.

50. عبد الفتاح مصطفى لطفي و غيره، المرجع سابق الذكر، ص73.

51. بديعة لشهب، «حجم عمليات غسل الأموال و سبل تقديره» في، بحوث اقتصادية عربية، السنة16، العدد47، صيف2009، ص ص 86-73، ص 81

52. عبد الفتاح مصطفى لطفي و غيره، مرجع سابق الذكر، ص77.

53. Chris SMITH, « Les transferts d'armes vers les groupes armés non étatiques », Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les groupes armés non Etatiques, Genève, Palais des Nations Unies, Un, 2008, p 46.

54. Kevin BOYLE et Sigmund SEMONSEN, « La sécurité Humaine, les droits de l'Homme et le désarmement » Dans, Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR), Forum du désarmement : Les droits de l'Homme, la sécurité Humaine et le désarmement, Genève, Palais des Nations Unies, Trois, 2004, p11.

55. Francis Langumba KEILI, « Le problème des transferts d'armes légère et de petit calibre en Afrique de l'Ouest », Institut des Nations Unies pour la recherche sur le développement (UNIDIR), Forum du désarmement : La dynamique complexe des armes légères en Afrique de l'Ouest, Genève, Palais des Nations Unies, quatre, 2008, p 09

56. Programme des Nations Unies pour le développement humain (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 98 : Modifier les modes de consommation d'aujourd'hui pour le développement humain de demain, Paris, Economica, 1998, p06.
57. Jean Paul CHAGNOLLAND, Relations internationales contemporaines, 2^e éditions, Paris, l'harmattan, 1999, p89.
58. عدنان سليمان الأحمد و عدنان المجالي، مرجع سابق الذكر، ص 189.
59. Antoine de RAVIGNAN, « L'un des miroirs des inégalités entre nord et sud » Dans, CORDELIER (Serge) (dirs), Le nouvel état du monde : les idées-forces pour comprendre les nouveaux enjeux internationales, 2 édition, Paris, la découverte, 2002, p 40.
60. Pierre de SENARCLENS, Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales, Paris, Armand colin, 1998, pp 174-175.
61. Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF), La situation des enfants dans le monde 2002 : prendre l'initiative, USA, Unicef, 2002, p 42.
62. Eric de LA MAISONNEUVE, La violence qui vient (Essai sur la guerre moderne), Paris, Alea, 1997.p 53.